ترأس اجتماعاً للحكومة بكامل أعضائها.. وأكد أن الشعب صبر وضحى ومن حقه أن يرى نتائج هذا الصبر وفي مقدمتها مكافحة الفساد

الرئيس الأسد: من يتبوأ منصباً يجب أن يكون في خدمة المواطن وليس العكس

الرئيس بشار الأسد خلال ترؤسه اجتماعاً للحكومة بعد أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية (سانا – أرشيف)

| وكالات

شدد الرئيس بشار الأسد على أن هناك قناعة يجب أن تكون مغروسة في كل شخص يتبوأ منصباً وهي أنه يجب أن يكون في خدمة المواطن وليس العكس، ولفت إلى أن الشعب بجميع فئاته صبر وضحى ومن حقه أن يرى نتائج هذا الصبر وفي مقدمتها مكافحة الفساد.

حديث الرئيس الأسد جاء خلال ترؤسه اجتماعاً للحكومة بكامل أعضائها الخميس الماضي، تحدث فيه عن أولويات العمل في المرحلة المقبلة ومحورها الأساسي هو مكافحة الفساد، وذلك بعد أن أدى اليمين الدستورية أمامه، كل من اللواء محمد خالد الرحمون وزيراً للداخلية، ومحمد رامي رضوان مرتيني وزيراً للسياحة، وعماد موفق العزب وزيراً للتربية، وبسام بشير إبراهيم وزيراً للتعليم العالي، وسهيل محمد عبد اللطيف وزيراً للأشغال العامة والإسكان، وإياد محمد الخطيب وزيراً للاتصالات والتقانة، ومحمد معن زين العابدين جذبة وزيراً للصناعة.

وأكد الرئيس الأسد خلال الاجتماع بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أنه يجب النظر إلى موضوع الفساد بمنظور شامل فهو لا يقتصر على استخدام السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة فقط وإنما أي خلل في الدولة هو فساد، فهدر الأموال العامة وضرب المؤسسات وتراجع نوعية الخدمات المقدمة هي أوجه للفساد تؤدي إلى تعميم ثقافة الإحباط والفوضى وعدم الانضباط لدى المواطنين ما يعني عملياً تفتيت المجتمع ولذلك يعتبر الكثيرون أن الفساد والإرهاب هما وجهان لعملة واحدة.

واعتبر الرئيس الأسد، أن محاسبة الشخص الفاسد هي أمر ضروري وأساسي ولكنها ليست بداية عملية مكافحة الفساد وإنما الأهم هو الوقاية والردع، مشدداً على أن الوقاية تبدأ من البنى والهيكليات والأنظمة والقوانين وكل ما يحكم عمل المؤسسات.

وأوضح الرئيس الأسد، أن الجزء الأكبر من الفساد يأتي من الثغرات الموجودة في القوانين مشيراً إلى أن القاسم المشترك بين أغلبية القوانين هو وضع بنود استثنائية فيها ما يؤدي إلى الفساد، مؤكداً أنه يجب على الوزارات جميعها العمل بشكل سريع للبحث عن كل الاستثناءات الموجودة في القوانين من أجل إلغائها تماماً.

واعتبر الرئيس الأسد في هذا الإطار، أن ليس كل استثناء خطأ وإنما هناك حالات استثنائية في الكثير من القطاعات وهي ضرورية من أجل حيوية وديناميكية القوانين وبالتالي يجب استمرار العمل بها لكن مع وجود ضوابط تصدر بقرار من مجلس الوزراء، وعندما تظهر حالات استثنائية جديدة تعدل هذه الضوابط أو تعدل الحالات التي تصدر فيها الاستثناءات، وعندما نقوم بهذا العمل يبقى الاستثناء ولكنه يكون حقا لكل مواطن تنطبق عليه شروط هذا الاستثناء وعندها لا يكون هناك ظلم أو فساد وتتحقق العدالة.

وشدد الرئيس الأسد على أنه يجب على الوزراء جميعاً القيام بخطوات عاجلة تحقق نتائج سريعة يلمسها المواطن، مؤكداً أنه لن تتم ملاحقة الشخص الفاسد فقط وإنما يجب ضرب البيئة الفاسدة بما يخفف من أولئك الموظفين أو المسؤولين الفاسدين وعندها تصبح عملية المحاسبة والملاحقة أسهل وتصل إلى نتائج أفضل.

وأكد الرئيس الأسد، أن مكافحة الفساد تأتي أيضاً عبر تبسيط وتسهيل المعاملات والإجراءات اليومية التي يحتاجها المواطن.. هذه الإجراءات التي تفتح الباب للفساد على نطاق ضيق ولكنها منتشرة بشكل واسع وتؤثر بشكل مباشر على المواطن، مشيراً إلى أهمية التوسع في مراكز خدمة المواطن.

ووجه الرئيس الأسد كل وزارة أن تبحث أين لها علاقة مباشرة مع المواطن وأن تقوم بعملية جرد لكل هذه المعاملات ومن ثم تقترح إجراءات لتسهيل هذه المعاملة وتضع حدودا واضحة لواجبات وحقوق المواطن وللموظف الذي سيقوم بها أيضاً.

وقال الرئيس الأسد: إن الشعب بجميع فئاته صبر وضحى وفي المقدمة القوات المسلحة وكل من وقف معها ومن حق كل من صبر وقدم أن يرى نتائج هذا الصبر، فهؤلاء ضحوا من أجل ثمن كبير هو الوطن الأفضل ومن حق هؤلاء أن يروا الأفضل ومن واجبنا أن نجعلهم يرون هذه النتائج وفي مقدمتها مكافحة الفساد.

واعتبر الرئيس الأسد في ختام الاجتماع أن هناك قناعة يجب أن تكون مغروسة في كل شخص يتبوأ منصباً وهي أن المجال الذي يعمل به هو الخدمة العامة أي إنه يجب أن يكون في خدمة المواطن وليس العكس.

هدر الأموال العامة وضرب المؤسسات وتراجع نوعية الخدمات هي أوجه للفساد تؤدي إلى تعميم ثقافة الإحباط والفوضى

محاسبة الفاسد أمر ضروري وأساسي ولكنها ليست بداية عملية مكافحة الفساد وإنما الأهم هو الوقاية والردع

يجب على الوزارات جميعها العمل بشكل سريع للبحث عن كل الاستثناءات الموجودة في القوانين من أجل إلغائها تماماً

سورية.. الرهانات «الإسرائيلية»

مازن بلال

خرجت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عن إطار «الحرب الوقائية»، فمن الصعب إيجاد مبررات واضحة لها لأنها تقوم بالاعتداء على نفس النقاط، فالأغراض العسكرية التي يتم التكتم عنها تؤشر على الأقل على حسابات «إسرائيلية» مرتبطة بجبهة الجولان تحديدا، وبحسابات سياسية توازن القوة في حال انتهاء الأزمة السورية، فبعد عودة الوضع في الجولان إلى وضعية فصل القوات الموقع عام ١٩٧٤؛ أصبح من الصعب إيجاد ذرائع واضحة للعمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل.

في المقابل فإن «التصور الإسرائيلي» عن القوة السورية تجاوز منذ بداية الأزمة شكل المواجهة التقليدية، فالمسألة تتعلق بعدم القدرة على تحديد «القدرة السورية» القادمة رغم الدمار الذي خلفته الأزمة، فـ«إسرائيل» تنظر إلى هذا الموضوع وفق منظورين مترابطين:

– الأول نوعية الموقف السياسي السوري وعدم القدرة على خلق اختراق استراتيجي يتيح تحولا واضحا في مسألة العداء لـ«إسرائيل»، وهذا الموقف يشكل في النهاية «بيئة» يمكنها أن تستقطب قوى أخرى لتشكل حالة شبيهة بمراحل ما قبل الأزمة.

عمليا فإن الاعتداءات «الإسرائيلية» يمكن قراءتها على أنها محاولة لوضع إطار لاحتمالات الصدام المستقبلي، حيث تستعيد عبر الاعتداءات المتكررة حالة التصعيد، وتكرس أزمة مختلفة داخل الصراع المستمر بين سورية و«إسرائيل»، فخلق التوتر يندرج ضمن إخراج سورية من إمكانية حل سياسي أو إسناد الصراع معها إلى مرجعية دولية بدأت في مدريد في تسعينيات القرن الماضي، فالعمليات العسكرية «الإسرائيلية» تتجاوز الاعتداء باتجاه محاصرة البيئة الخاصة بسورية التي يمكن أن تتطور لاحقا.

– الثاني تثبيت مساحة سياسية خاصة ضمن إطار حل الأزمة السورية، فالحديث الأميركي عن سحب القوات الأجنبية، أي إيران وحزب الله، من سورية لا ينفصل عن الاعتداءات العسكرية، والمسألة هنا ليس استهدافا لمواقع تدعي «إسرائيل» أنها لحزب الله، بل لفرض واقع يضع سورية ضمن حزمة واحدة مع القوة التي تعاديها الولايات المتحدة بشكل عنيف.

بالتأكيد فإن الحسابات الخاصة بالتنافس السياسي «الإسرائيلي» موجودة ضمن أي عدوان، وفي ظل تآكل «الحكومة الإسرائيلية» الحالي، ولكن الأهم على المستوى الاستراتيجي هو وضع سورية ضمن جبهة قتال ضد إيران، فالترتيب الذي تقوم عليه الاعتداءات يعتمد على رهانات المحاور الإقليمية القادمة، أو ما يسمى صفقة القرن، ونقل التصعيد من صراع بين الحكومة السورية والمجموعات المسلحة باتجاه واقع إقليمي يشكل هدفا بحد ذاته، فمهما كانت نوعية الأهداف التي تقوم «إسرائيل» بالاعتداء عليها، فإنها تفرض حالة أساسية بأن الوضع في الجولان لا يمكن أن يعود لما قبل ٢٠١١، وأن «العلاقة» مع دمشق يجب أن تُرسم ضمن سياق خاص يتجاوز القرارات الدولية القديمة بشأن الجولان.

تفكر «إسرائيل» بالاحتمالات القادمة وتحاول التأثير في التوازن القادم عبر فرض توتر خاص، فمنذ بداية الأزمة أصبحت المواجهة مباشرة مع دمشق بعد كانت صراعا على مستوى إقليمي ودولي، وبعد أن كان «ملف السلام» يفرض مواجهات دبلوماسية بالدرجة الأولى، فإنها تستعد لخوض محاور يمكن أن تنشأ أو حتى تكتلات أكثر تعقيداً من السابق، فـ«إسرائيل» تتعامل مع الواقع السوري على أنه غير قابل للتعديل من ناحية العداء ضدها، ولكنها في الوقت نفسه تحاول إزاحة هذا العداء عن عمق الموضوع الفلسطيني، ووضعه ضمن أزمة إعادة ترتيب المنطقة بأكملها، وهو ما يدفعها لرفع التصعيد العسكري، وعدم السماح بالهدوء الذي يتيح بلورة سياسية ليس لحل الأزمة السوري، بل للتوازن الإقليمي المرتقب، وللتحالفات التي يمكن أن تظهر مستقبلاً.

الجيش يدمي خارقي «اتفاق إدلب» ويؤمن المدنيين عبر «أبو الضهور»

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

على حين واصل الجيش العربي السوري الرد على خروقات التنظيمات الإرهابية الميليشيات المسلحة لـ«اتفاق إدلب» بيد، كانت يده الأخرى ممدودة للمدنيين الراغبين في مغادرة مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي لتأمين خروجهم عبر معبر «ابو الضهور» بريف إدلب الشمالي الشرقي.

واستهدف الجيش بمدفعيته الثقيلة، مجموعات إرهابية ترفع شارات «النصرة» في اللطامنة والجيسات وشمال محردة بريف حماة الشمالي، وعلى محوري السرمانية والصخر بسهل الغاب الغربي، وهو ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي، وذلك بعد خرق هؤلاء الإرهابيين الذين يستقرون في قطاع حماة من المنطقة «المنزوعة السلاح» التي نص عليها «اتفاق إدلب»، بتسللهم باتجاه بعض نقاط الجيش في ريف حماة الشمالي، وقصفهم حاجز الزلاقيات بقذائف الهاون، ما أدى إلى ارتقاء عنصر من حاميته شهيداً.

وبين مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن الجيش استهدف بمدفعيته ورشاشاته الثقيلة، مجموعات من «النصرة» وتنظيم «الحزب الإسلامي التركستاني» الإرهابي، في الخوين والتمانعة بريف إدلب الجنوبي الشرقي، وذلك رداً على خروقاتهم لـ«اتفاق إدلب» واتخاذهم المنطقة «المنزوعة السلاح» بقطاع إدلب، منصات انطلاق لاعتداءاتهم على نقاط عسكرية في تخوم المنطقة المذكورة. وسبق لتلك التنظيمات أن شنت ليل الجمعة هجمات عديدة على النقاط العسكرية المتمركزة في المنطقة، من دون أن تحقق أهدافها، إذ تصدى لها الجيش وردها خائبة، واستهدف مواقعها في التح وجرجناز والخوين والشعرة والسكيك والتمانعة في الجنوب والشرق من الريف الإدلبي، موقعاً العديد من القتلى والجرحى من مسلحيها. كما رصد الجيش استقدام تعزيزات مما يسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة» على محور سكيك جنوب شرق إدلب، وتعامل معها بالمدفعية التي أردت العديد من أفرادها وبددت من بقي حياً.

من جهة ثانية، أوضح المصدر الإعلامي ذاته لـ«الوطن» أنه لليوم السادس على التوالي، تواصل خروج المدنيين من مناطق سيطرة الإرهابيين إلى مناطق الجيش الآمنة عبر معبر «أبو الضهور» الذي يبقيه الجيش مفتوحاً أمام المدنيين الراغبين بمغادرة المناطق التي يسيطر عليها إرهابي «النصرة» و«التركستاني».

في غضون ذلك وفي ظل وضع أمني منفلت في إدلب، أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن حظراً للتجوال في بلدة معرة حرمة الواقعة بريف إدلب الجنوبي فرضه ما يسمى «المجلس العسكري في معرة حرمة» التابع لـ«النصرة» منذ ما بعد منتصف ليل الجمعة – السبت، وسط توتر في أجواء البلدة، وذلك بزعم «نفاذ كافة الطرق السلمية والمهل المعطاة لمجلس الأعيان من أجل محاربة الفساد سواء في المجلس المحلي بتشكيله القائم أو المفسدين من خارج المجلس» وفق زعم بيان لـ«المجلس».

بموازاة ذلك، حاولت ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» الحفاظ على ولاء مسلحيها بنفي نيتها إخراجهم من المنازل التي وطنتهم فيها في قرية الفوعة بريف إدلب بعدما خرجوا سابقاً من ريف حمص الشمالي نتيجة رفضهم اتفاق المصالحة حينها، وذلك عبر بيان تلا تظاهرة ضد الميليشيا يوم الجمعة نقلته مواقع معارضة.

وفي ريف حلب الشمالي، قتل ٣ مسلحين من ميليشيا «الفيلق الثالث» المنضوية في ما يسمى «الجيش الوطني» المدعوم من تركيا إثر اشتباكات مع «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في محور قرية عبلة وذلك بعد اشتباكات عنيفة دارت بينهما، بعد منتصف ليلة السبت، بموازاة اشتباكات أخرى اندلعت بين الطرفين أيضاً على محور قرية الحمران بسبب محاولة تسل لـ«قسد».

وتحتفظ «قسد» حتى اليوم بجيب في الريف الشمالي لحلب، في مدينة تل رفعت وعين دقنة والقرى والبلدات المحيطة بهما.

جنوباً، ذكرت وكالة «سانا» نقلاً عن ضابط من الجهات المختصة: أنه تم العثور خلال عمليات تمشيط القرى المحررة في المنطقة الجنوبية على أسلحة أميركية الصنع داخل أوكار الإرهابيين ومن بينها صواريخ تاو المضادة للدروع إضافة إلى تجهيزات خاصة بإرهابيي ما تسمى منظمة «الخوذ البيضاء» المعروفة بأنها أداة من أدوات واشنطن والغرب لتنفيذ أعمال إرهابية تحت مسميات إغاثية.

من جانبها ذكرت وكالة «سبوتنيك»، أن وحدات الهندسة التابعة للجيش العربي السوري قامت بتفكيك وتفجير سيارة من مخلفات الإرهابيين قرب بلدة حضر بالقنيطرة كانت مفخخة بأكثر من ألفي كيلوغرام من مادة (تي إن تي).

إنَّ إلى ربك الرُّجعى

«وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنَّا لله وإنّا إليه راجعون»

صدق الله العظيم.

محمد المسلماني

أبو هاني

في رحاب الله تعالى بعد صراع طويل مع المرض وقد ووري جثمانه الطاهر في المقبرة الإسلامية في استوكهولم.

أشقاء الفقيد: خالد وعبد المجيد وإبراهيم وشقيقته أمينة المسلماني.

أبناء الفقيد: هاني وخالد وعبد العزيز وعبد المجيد.

كريمات الفقيد: هالة وهدى ومريم.

وجميع آل المسلماني والسيّد في الوطن والمهجر.

يتقدمون بخالص الشكر والامتنان لجميع الغوالي والأحبة الذين شاركونا بتقديم العزاء مما كان له الأثر الكبير في تخفيف مصابنا الأليم بفقيدنا الغالي راجين للجميع طول العمر والسعادة في الدنيا والآخرة.